العدد(1480) السنة السادسة - الاثنين (13) نيسان 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

من الواقع الاقتصادي

قطاع الكهرباء

عباس الغالبي

يعد قطاع الكهرباء اكثر القطاعات مساساً بحياة المواطن ويكاد السواد الاعظم من الناس على اطلاع تفصيلي بأداء وزارة الكهرباء واذا بدأنا بحجم الانتاج الفعلي الذي تقول عنه وزارة الكهرباء بحسب بياناتها الرسمية انه يتراوح بين ٦- ٧ آلاف ميكا واط مقارنة بالحاجة الفعلية البالغة أكثر من ١٠ آلاف ميكا واط فاننا نلمس بونا شاسعا بين الحاجة والمتاح في مؤشر لاختلالات بنيوية كبيرة في هذا القطاع الحيوي الذي يعد عصبا مهما في جميع القطاعات الاقتصادية الاخرى فضلا عن الجانب الخدمي الكبير للمجتمع وبرغم الجهد الكبير الذي تضطلع به وزارة الكهرباء ألا انها مازالت دون مستوى الطموح وفي تقديرنا ان عملية النهوض بهذا القطاع تتطلب جهدا حكوميا فوق قدرات وزارة بعينها نظرا لما يعانيه من خلل كبير ولا نعلم ما الذي يعطل الحكومة في توجيه دعمها لقطاع الكهرباء بحجم اكبر من التخصيصات المالية ضمن الموازنات الاستثمارية للاعوام الخمسة الماضية التي شابتها الكثير من اتهامات الفساد والتلاعب وتنفيذ مشاريع ترقيعية غير مجدية لاتلبي الحاجة الفعلية وبرغم ان العمليات الارهابية التي تطال قطاع الكهرباء بشكل مستمر اصبحت عائقا فعليا امام امكانية تطور هذا القطاع فان البحث عن البدائل التي تعالج مشكلة نقص الطاقة اصبحت امرا ملحا في ظل التدهور المستمر بسبب التداعيات الامنية وعمليات الارهاب الامر الذي جعل الشركات العالمية تعزف عن القدوم الى العراق لتنفيذ وبناء مشاريع كبرى حيث يقدر الخبراء حاجة العراق الى اكثر من خمس محطات عملاقة ترتبط بشبكة متطورة في شمال وجنوب العراق نظرا لتقادم المحطات الحالية وتهالك الكثير من الشبكات وخطوط النقل وبرغم الاعلان المستمر من قبل وزارة الكهرباء عن مشاريع في جميع انحاء العراق الا ان مديات التنفيذ تكاد تكون ليس بمستوى الطموح واذا ماستثنينا الجانب الامني فليس هناك بدائل مقنعة او جدية بقدر ماهي تنظيرية لم تنعكس على ارض الواقع بشكل ملموس الا خلال الفترة الاخيرة حيث شهدت الطاقة الكهربائية تحسنا نسبيا نتطلع ان يستمر خلال الصيف القادم الذي تتوقع مصادر الانواء الجوية انه صيف لاهب ما يتطلب ان تتبنى الوزارة خطة تحافظ على مستوى الانجاز الحالي وان كان ليس بمستوى الطوح الان يلبي ادنى حاجة من الطاقة .

وتبقى معضلة الكهرباء قائمة اذا لم يتبن مجلس الوزراء خطة طموحة عن طريق تشكيل لجنة عليا وزارية تأخذ على عاتقها تفعيل الاتفاقات السابقة المبرمة مع الشركات العالمية وابرام اتفاقات اخرى كمشاريع ستراتيجية خارج سقف الموازنة الاستثمارية وكمعالجة آنية لابد من السيطرة المركزية عن طريق شبكة الربط الوطني والاتجاه لبناء محطات صغيرة في كل محافظة اومحافظتين وحتى ثلاثة تلبي حاجة هذه المحافظات لحين استكمال المحطات العملاقة الستراتيجية ولاشك ان هذا الجهد كبير ويتطلب دعما ماليا وفنيا واعتباريا سعيا لايجاد حلول وقتية واخرى بعيدة المدى ويتطلب الامر في ذات الوقت تضافر جهود الجميع لانتشال قطاع الكهرباء من واقعه الحالي المتدهور اذا ماعرفنا ان هذا القطاع يمتلك الامكانات والطاقات الفنية مايجعله قادرا على الوصول الى مستوى الحاجة الفعلية من الطاقة الكهربائية.

القطاع الخاص ودوره في الاقتصاد الوطني

ثمة آراء يراد لها الرواج تخص شؤوننا الاقتصادية ، من شأنها وضع بصمات لسياسة اقتصادية أضرت الشعوب وعدلت عنها الدول ولاسيما بعد أن أثبتت الازمة الاقتصادية الاميركية وارتداداتها العالمية العنيفة خطأها حتى في عقر ديار الرأسمالية الغربية ، وذلك ما حدا بعدة حكومات اوروبية كما حدا الولايات المتحدة نفسها على مراجعة تلك السياسة وبصماتها والرجوع عن بعض حدود حريتها المطلقة التي اتبعتها .اذ لم يصح في الاقتصاد المنفلت الا الصحيح الملائم للعدالة،

هادي طعمة

ذلك ان الزعماء الاوربيين انفسهم –يدعون بعد الاجراءات التي اتخذوها لمحو تلك البصمات – الى انتهاج قواعد جديدة للاسواق !بما يعني العدول عن القواعد المتبعة قبل الازمة المالية الحالية ، وانهم ازاء ذلك اتفقوا على تأليف جبهة موحدة لمواجهة الازمة العالمية مهتما دراسة مقترحات جديدة ليبني أنظمة وقواعد جذرية وصارمة خاصة بالسوق، وان زعماء الدول الصناعية فقدوا الكثير من مصداقيتهم وسط الازمة وتخلوا عن المحددات التي تكبل ممارساتهم وان الازمة اطلقت العنان للقواعد التي يضعونها لاقتصاد ما بعد الازمة، وفي هذا الخضم نقل عن ساركوزي ان اوربا تريد ان تعثر مرة اخرى على النظام الملائم . أضف الى هذا كله ان الزعماء الاوربيين أيدوا نداء ميركل الذي توخت منه وضع ميثاق للنشاط الاقتصادي القادر على الثبات بوجه الازمات ووقوع الانكماش او الكساد..الخ ما هنالك من اجراءات وتدابير اتخذت لوقف تسارع الاضرار باقتصاد المجتمع الاميركي ، وبالملايين من مجتمعات العالم ، وهو ما يحدو أي مسؤول وأي معني بالشأن الاقتصادي على التريث–في اقل تقدير– قبل اتخاذ اي موقف بل وحتى قبل ان توضع المشاريع الاقتصادية–عدا النفط – بعيدا عن مسؤوليات السلطة والدولة ووضعها بيد من لايملك الا الاموال والقليل من الخبرة مع الكثير من الرغبة الجامحة للاثراء العاجل . ومعنى ذلك اطلاق ايدي القطاع المستشرس لامتلاك كل ما يتعلق بالاقتصاد.مع ان الاقتصاد قوة مادية ومعنوية بامكانها قلب الاوضاع السياسية والاجتماعية والتعليمية وحتى النظم الخاصة بالاقتصاد نفسه كما هو الحال الان،! وكلنا نعرف ان القطاع الخاص لم يحظ بثقة المجتمع ،ناهيك عن اصابة المجتمع باحباط جعل القطاع الخاص موضع ريبة المجتمع وشكوكه بعد ان لمس تعاملاته في مجال التجارة. فقد اغرقت الاسواق بانواع لاتحصى من البضائع الرديئة وباخرى قريبة من انتهاء صلاحها ،ومعها سلع لاتصلح للاستعمال البشري!وباسعار غير متهاودة .اما البضائع والسلع الصالحة ،فالغلاء يطبع اسعارها بنحو غير معقول!.ويزداد فقدان الثقة يهذا القطاع منذ اولى سنواته حتى الان ،فكيف ستحل ثقة المجتمع به اذا اطلقت يده في الميدان الصناعي والزراعي !.. في الوقت الذي ستكف السلطات انظارها عن ملاحظة اسعار المنتجات والمستوردات كما هو الحال في القطاع التجاري الان ؟وكما هو حال المنتجات الزراعية بالرغم من وجود مثيلات لها من المستوردات تنافسها في النوع والسعر ؟ وقد لمسنا ما سببه كف السلطات الاميركية ملاحظتها ومراقبتها لنظام اطلاق يد القطاع الخاص من كساد اميركي وعالمي .

قد تبدو الاراء الداعية الى ان يمتلك القطاع الخاص سائر ميادين الاقتصاد الصناعي والتجاري والزراعي بما فيه الثروة الحيوانية،انما كان دافعها ردة فعل سلبية على اخفاق هذا القطاع وما احيط به ، مع ان السبب –بحسب ما اظهرته الدراسات (لا يعود للقطاع العام)في ذاته ، بل لتدني الخبرات وانتفاءالشعور بالملكية او المسؤولية الذي استتبع غياب بل انتفاء قدر كبير من الحرص على المشاريع والمنشآت كافة.وقد دلت موضوعية هذه الدراسات كذلك على انه ليس كل ما في القطاع العام قد اخفق كل الاخفاق وليس كل ما في القطاع الخاص قد احرز النجاح كله .وما ازمة الكساد الاميركي وامتداداته الا ناتج من صلب اخفاق مؤسسات مالية بالرغم كونها مملوكة للقطاع الخاص ! ومرد الامر في كلا الحالين :تزعزع الثقة بالقطاع الخاص ا واخفاق القطاع العام، الى سوء الادارة او ضعفها هنا او هناك .ويبدو واضحا من الترويج المطلق لان يتملك القطاع الخاص سائر المؤسسات والمشاريع الصناعية في البلاد مع انه غير مؤهل كليا لهذا الامر ومن ثم فانه لابد من دخول رؤوس اموال وافدة بادارة اصحابها المؤهلين ، اننا مقبلون على رأسمالية لم تتعض بما حل برأسمالية الدول الغربية من كسادات عديدة وخاصة بعد الكساد الاخير الذي ضرب الاقتصاد الاميركي وامتدت اضراره البالغة الى دول العالم كافة لكننا مع ذلك نقبل على جعل عراقنا ومجتمعه المضام حقل تجارب وتجريب في زمن اثبت التجريب في هذا المجال ضربا من تعريض المجتمع الى الانهماك بتحصيل القوت (وسد الرمق فقط).

وليس ثمة نهاية لهذا المآل اللاانساني الا اشغال المواطن بمعدته وهو ما يهبط بانساننا الى مستوى لايختلف عن كائنات حية ذوات معدة !في حين ان من اخبار اوربا (الرأسمالية)ان المانيا –صاحبة اقوى اقتصاداوربي اقدمت –بحسب تصريح مسؤولين اقتصاديين–على ما أسموه (تأميم البنوك)وهي ليست وحدها في ذلك بل شملت دولاً أخر اقدمت على تأميم مؤسسات اقتصادية وعلى حد من اطلاق يد المؤسسات الصناعية .اكثر من ذلك ان ادارات في القطاع الخاص الاميركي قد ارتكبت كبيرة يحق اقتصاد المجتمع فعرضت ملايين من المواطنين الاميركان الى ان يخسروا وظائفهم واعمالهم وباتوا نهبا للقلق على حيا ة اسرهم ومستقبلهم، واضطرت السلطات الاميركية الى (اسعاف) المؤسسات والشركات التي تكبدت خسائر باهظة بانفاق المليارات من اموال دافعي الضرائب . وقد احدث هذا الكساد الشيْ الكثير من ردود الافعال الدولية والشعبية على اطلاق الحرية للقطاع الخاص،حتى ان مخاوف على نظام العولمة الاقتصادية ظهرت على السنة كثير من المعنيين بالشأن العولمي والخشية من انهياره وليست تصريحات كيسنجر ببعيدة عن ذاكرة المعنيين .ان كان ما يرجى من تبني دور القطاع الخاص هو التعويض عما يفتقده القطاع العام من عوامل – مرّ ذكرها– فأن تنمية حقيقية للبلاد لاتقوم على اساس دعامة واحدة للاقتصاد، القطاع الخاص في ضوءما لمسناه لا يعدو تنمية ثروات من اثروا على حساب المجتمع من تجار الحروب والاحتكارات والمضاربات واصحاب ثروات ما بعد ٢٠٠٣/٤/٩.

شركة روسية تعتزم تنفيذ مشروعين في العراق

المدى / وكالات

تعتزم شركة «ستروي ترانس غاز» الروسية العاملة في مجال بناء منشآت النفط والغاز، تنفيذ مشروعين في العراق.

وقال رئيس مجلس إدارة الشركة الكسندر ريازانوف خلال جلسة الطاولة المستديرة الروسية العراقية في موسكو : «لقد أعددنا مشروعين للعمل في العراق.

وأكد أن شركة مستعدة للمباشرة بتنفيذ هذين المشروعين في أقرب وقت في حال تلقيها دعوة من الجانب العراقي.

وأوضح ريازانوف أن العقد الأول يتضمن فحص وصيانة أنبوب نقل بطول ٣٥٠ كلم كان قد بني في عام ١٩٥٢. وذكر أن المشروع الثاني يتضمن استئناف العمل بالعقد الموقع في علم ٢٠٠٣ والخاص بمد أنبوب لنقل النفط في جنوب العراق بطول ٢٣٢ كم. وقد توقف تنفيذ هذا العقد الذي تبلغ قيمته نحو ١٥٠ مليون يورو بعد أحداث عام ٢٠٠٣.

وأكد ريازانوف أن الشركة تولي اهتماما كبيرا لمسألة ضمان توقيع العقود وتوفير ظروف عمل آمنة .

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد أكد أن بغداد مهتمة بعمل الشركات الروسية في العراق .

وقال في ختام مباحثاته مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين في موسكو مؤخرا، إن الشركات الروسية تتمتع بخبرة كبيرة في التعاون مع العراق، مشيرا الى وجود شركات روسية تعمل على الأراضي العراقية حاليا. وأكد رغبة الجانب العراقي بتوسيع حضور الشركات الروسية في السوق العراقية.

وزير الكهرباء يدعو الشركات الروسية الى فتح مكاتب لها في العراق

بغداد / المدى

دعا وزير الكهرباء كريم وحيد الشركات الروسية الى فتح مكاتب وممثليات لها في العراق وعدم اضاعة الفرص للمشاركة في العقود المطروحة.

وقال وحيد خلال جلسة «الطاولة المستديرة» الروسية العراقية التي عقدت في موسكو مؤخراً على هامش زيارة رئيس الوزراء نوري المالكي الى روسيا، إن عدم فتح مكاتب في العراق يضيع على الشركات الروسية فرص المشاركة في المناقصات ومتابعة إجراءاتها.

وأضاف أن وجود مكاتب لتلك الشركات يتيح لها إعداد مقترحات في الوقت المناسب حول المشاريع المعروضة للاستثمار.

وأشار وحيد الى أن الشركات الروسية تتمتع بفرص جيدة لتوقيع عقود مع العراق.

وأكد وجود آفاق رحبة للعمل والاستثمار في قطاع الغاز، خاصة فيما يتعلق بالغاز المصاحب الذي يملك العراق منه احتياطات كبيرة غير مستثمرة.

يونادم كنا يرفض التلاعب بالاحتياطي النقدي للبنك المركزي

بغداد / المدى

رفض نائب رئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب يونادم كنا الدعوات التي اطلقت مؤخراً لسحب جزء من الاحتياطي النقدي للبنك المركزي من أجل سد العجز المتوقع في موازنة العام الحالي.

وقال كنا في تصريح صحفي: ان «البلاد ليست بحاجة الى سحب جزء من الاحتياطي النقدي للبنك المركزي لخطوة لسد العجز المتوقع».

واشار الى ان «هناك تراكما ماليا من موازنة العام الماضي اعادته معظم المحافظات والوزارات وهو تحت سيطرة وزارة المالية لتجاوز اي ارباك مالي مقبل حتى منتصف ٢٠١٠»حسب قوله.

من جهة أخرى طالب كنا «الحكومة بالاسراع في ارسال نسخة قانون المصارف والتأمين للبرلمان لمناقشته والتصويت عليه خلال الفترة المقبلة».

وبين ان الظروف الحالية التي يعيشها قطاع المصارف العراقي تحتاج الى تشريعات جديدة تكمل الحاجات الاقتصادية لتهيئة المناخ للانتقال الى السوق الحرة على وفق الخطط والبرامج المتفق عليها.

تسيير قطارات ورحلات جوية بين العراق وايران

بغداد / المدى

تعتزم وزارة النقل تنفيذ مشروع شبكة سكك حديد مشتركة بين العراق وايران، فضلا عن تسيير رحلات من مطاري البصرة والنجف الى مدينة مشهد.

وقال مصدر مسؤول بالوزارة ان وزير النقل عامر عبد الجبار اجتمع بالسفير الايراني في بغداد اذ تمت مناقشة سبل تحسين وتوسيع قطاع النقل وربط البلدين بشبكة سكة حديد تمتد خدماتها الى اغلب المدن الرئيسة بين البلدين.

واضاف المصدر ان الجانبين بحثا ايضا تأسيس شركة مشتركة لنقل المسافرين برا لتسهيل دخول زوار العتبات المقدسة في كلا البلدين.

مشيرا الى انه تم بحث كيفية وضع صيغة علمية لانتشال الغوارق وتنظيف شط العرب من خلال الافادة من الخبرات الايرانية في هذا المجال.

مؤكدا ان الاجتماع درس امكانية تسيير رحلات جوية بين مطاري البصرة والنجف ومطار مشهد في ايران وتذليل العقبات التي تحول من دون التنفيذ.

وبين ان السفير الايراني اقترح الافادة من بعض الموانئ الايرانية القريبة من الحدود لنقل البضائع العراقية من خلالها.

وعلى صعيد ذي صلة يبدأ مطار النجف باستقبال رحلات جوية قادمة من الكويت والبحرين وإمارة دبي منتصف الشهر الجاري.

وقال المدير التنفيذي للشركة المشرفة على ادارة وتشغيل المطار مدير شركة العقيق الكويتية نجاح البلاغ: إن الشركة ستسير رحلات جوية اسبوعية من الكويت ودبي والبحرين الى مطار النجف اعتبارا من الـ ١٥ من شهر ايلول الجاري.

مشيرا الى ان هذه الخطوة تأتي بعد اكتمال الاجراءات والاستعدادات الخاصة باستقبال هذه الرحلات.

تجدر الاشارة الى ان شركة العقيق هي واحدة من مجموعة شركات كويتية، حصلت على عقود لتطوير البنية التحتية في محافظة النجف الاشرف.

النفط تسعى لرفع معدلات التصدير إلى مليوني برميل يوميا

المدى / وكالات

تسعى وزارة النفط للوصول بمعدلات تصدير النفط إلى مليوني برميل يوميا خلال عام ٢٠٠٩.

جاء ذلك على لسان وزير النفط حسين الشهرستاني في تصريح صحفي مؤخرا مبينا ان الوزارة تخطط لبناء مصفى للنفط بطاقة ١٥٠ ألف برميل يوميا في ميسان.

وأضاف الشهرستاني أن معدلات تصدير النفط سترتفع إلى مليوني برميل خلال العام الحالي في إطار خطة جديدة للوزارة، مشيرا إلى أن ذلك سيتحقق من خلال حفر آبار نفطية جديدة في المحافظات النفطية ومنها ميسان والبصرة وتطويرها واستصلاحها.

واشار الى ان لدى الوزارة خطة لإنشاء مصفى كبير للنفط في محافظة ميسان بطاقة ١٥٠ ألف برميل يوميا، مبينا أنه سيساعد في معالجة النقص الحاصل في المشتقات النفطية ويسهم بحل مشكلة البطالة في المحافظة.

نظام الخيمة الاقتصادية بين القطاعين الخاص والعام في البصرة

نظم اتحاد رجال الأعمال في محافظة البصرة مؤتمرا حول استحداث نظام جديد للتعاون يسمى (نظام الخيمة الاقتصادية) بين القطاعين الخاص والعام بما يسهم في تطوير الواقع الاقتصادي والتجاري في المحافظة. وقال رئيس اتحاد رجال الأعمال في البصرة صبيح حبيب يسر في تصريح صحفي أن المؤتمر تناول التعريف بمفهوم الخيمة الاقتصادية وأثرها في تطور الواقع الاقتصادي والتجاري في المحافظة، كما تضمن مناقشة المعوقات والتحديات التي تواجه تطوير هذا الواقع في المحافظة. وأوضح ان الخيمة الاقتصادية تمثل تخصيص مكان وزمان لعقد لقاءات بين ممثلين من القطاعين الخاص والعام وبمشاركة أساتذة وأكاديميين متخصصين من اجل تلاقي الأفكار والتواصل، بما يخدم الحركة الاقتصادية وهذا النظام يتبع في اغلب دول العالم سيما النامية منها. واضاف: حينما نطلع من مدراء الدوائر على معوقات عملهم، سوف نصل معهم إلى وضع صيغ وحلول والية عمل يمكن أن تكون كدليل لعمل الدوائر والقطاع الخاص في ذات الوقت وهذه خطوة أولى في مجال الخيمة الاقتصادية ستلحقها خطوات أخرى.

وزير المالية يدعو إلى تخفيف العبء الضريبي عن الموظفين

بغداد / المدى

دعا وزير المالية بيان جبر الزبيدي إلى تخفيف العبء الضريبي عن الطبقات ذات الدخل المحدود من خلال زيادة السماحات القانونية وتخفيض نسبة الاستقطاع، وإعفاء رواتب ومخصصات اغلب موظفي الدولة من الضريبة. بحسب بيان للوزارة.

ونقل بيان لوزارة المالية دعوة الزبيدي الى "تخفيف العبء الضريبي على الطبقات ذات الدخل المحدود من خلال زيادة السماحات القانونية وتخفيض نسبة الاستقطاع الضريبي وإعفاء رواتب ومخصصات اغلب موظفي الدولة من الضريبة" مؤكدا "سعي الوزارة إلى تخصيص مبالغ مالية لإنشاء أبنية حديثة لفروع هيئة الضرائب تتلاءم وطبيعة العمل الضريبي".

واشار البيان الى ان ذلك جاء خلال افتتاح الوزير الندوة العلمية الضريبية الأولى التي عقدتها الهيئة العامة للضرائب تحت شعار(للضريبة دعامة أساسية للاقتصاد الوطني) حيث شدد على إن "السياسة الضريبية من أهم المرتكزات الداعمة للاقتصاد الوطني إضافة إلى أهدافها الاجتماعية والمالية" داعيا إلى أن "يكون الاستحقاق الضريبي طبقا للمقدرة التكليفية وبما يتفق وقاعدة العدالة التي تؤسس الهيئة إجراءاتها بمقتضاها."

نقل البيان عن مدير عام الهيئة العامة للضرائب تاكيده سعي الوزارة "لئلا تكون الضريبة حائلا دون تحقيق اقتصاد مزدهر وتنمية مستدامة وهو ما يتطلب فكرة تعزيز الوظيفة الجبائية لمؤسسة الضريبة." مبينا أن "جوهر العقيدة الضريبية هو جباية الإرباح الناجمة عن مصدر الدخل."

واكد سعي الهيئة إلى "تشجيع القياس الصحيح والإفصاح عن الدخل للشركات وكبار المكلفين وتشجيع بقية المكلفين على ذلك لانه سيؤدي إلى دعم مهنة المحاسبة والتدقيق في البلاد."

تسعة مليارات للاستثمارات في البصرة

بغداد / المدى

اكد مايكل وارينغ ممثل الجانب البريطاني في هيئة تنمية البصرة، إن المستثمرين الأجانب خصصوا نحو تسعة مليارات دولار لعمليات الاستثمار في البصرة خلال السنوات الثلاث القادمة.

وأضاف وارينغ بحسب وكالة رويترز أن الشركات العالمية تود الدخول إلى السوق العراقية، ولكن ما يعرقل دخولها هو عدم إقرار قانون النفط والغاز من قبل البرلمان العراقي حتى الآن.

وقد أجرى وارينغ اللقاء بعد عودته من مؤتمر خاص بالاستثمار في العراق عقد مؤخرا في تركيا، مؤكدا أن الاستثمارات الأجنبية في قطاعي النفط والغاز ستتضاعف في محافظة البصرة عن مبلغ التسعة مليارات دولار خلال السنوات الخمس أو العشر القادمة.

يذكر أن العديد من الشركات الغربية تستعد للاستثمار في قطاعي النفط والغاز في المحافظات الجنوبية وخاصة البصرة.

تأهيل عدد من المتنزهات والساحات في منطقة الاعظمية

بغداد / المدى

باشرت امانة بغداد بتنفيذ حملة زراعية لإدامة وتأهيل عدد من المتنزهات والساحات ضمن قاطع بلدية الاعظمية في إطار خطتها الربيعية للموسم الحالي. وذكر مصدر مسؤول في الامانة للقسم الصحفي في المركز الوطني للاعلام أن ملاكات دائرة بلدية الأعظمية باشرت بزراعة أعداد كبيرة من النباتات والزهور الموسمية في ساحة عنتر، وساحة (الدلال) ومتنزه (الأخطل)، فضلاً عن أعمال ترقيع المساحات الخضر واستخدام الأسمدة الكيمياوية لزيادة النمو الخضري وتحسين خواص التربة. وأضاف المصدر إن حملة الإدامة شملت حدائق كورنيش الأعظمية، اذ يجري العمل على زراعة النباتات والأشجار المتنوعة وتعويض التالف منها، فضلاً عن القيام باعمال تطوير وإدامة الحدائق الواقعة في الجهة المقابلة للجامعة الاسلامية.